



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

قضايا

سلاح حزب الله: اشتباك داخلي وإقليمي

طلال عتريسي*



24 مارس/آذار 2014



طلال عتريسي

منذ العشرينات وحتى قبل الاستقلال كان لبنان -ولا يزال- شديد التأثر أكثر من أي دولة أخرى في المنطقة بما يجري حوله من تحولات، وقد لعبت التوازنات الإقليمية، والإقليمية-الدولية على الدوام أدوارًا "مختلفة وعبر التدخل المباشر في حل أو تعقيد أو إثارة الكثير من القضايا ذات الطابع الداخلي السيادي، مثل انتخاب رئيس الجمهورية الذي يحصل التوافق عليه خارج لبنان أولاً"، أو مثل تسمية رئيس للحكومة، أو إجراء الانتخابات النيابية في موعدها، أو نزع السلاح الفلسطيني، أو الموافقة على اتفاق القاهرة عام 1969 لمنح الفدائيين الفلسطينيين مراكز ومواقع ومعسكرات في جنوب لبنان، إلى تأجيل تشكيل الحكومة، ثم الموافقة على تشكيلها.. مرورًا "باتفاق الدوحة 2008 وقبله اتفاق

الطائف 1989"، وصولاً إلى سلاح حزب الله، وهو الذي يتناغم البعد الداخلي مع البعد الإقليمي في نشأته من جهة، وفي الاعتراض اللاحق عليه وعلى المقاومة من جهة ثانية، كما في معظم تلك القضايا المشار إليها.

مبررات سلاح حزب الله

عام 1978 احتلت إسرائيل قسمًا من الأراضي اللبنانية ومساحتها 1250 كلم² فيما عُرف "بالشريط الحدودي" أو "الجدار الطيب" كما أطلقت عليه إسرائيل. بعد هذا الاحتلال اجتمع مجلس الأمن وأصدر قراره الشهير 425 الذي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من جنوب لبنان، والعودة إلى الحدود الدولية التي نصت عليها اتفاقية الهدنة عام 1948. لكن إسرائيل لم تنسحب، ولم يفعل مجلس الأمن شيئًا. لا، بل عادت إسرائيل بعد أربع سنوات فقط عام 1982 إلى احتلال كل الجنوب وصولاً إلى العاصمة بيروت، ولم يفعل أحد شيئًا.

المقاومة التي شارك فيها حزب الله مع منظمات وأحزاب لبنانية بعد الاجتياح الإسرائيلي عام 1982، ثم قادها وانفرد بها منذ عام 1985، حققت ذلك الإنجاز التاريخي بإرغام الجيش الإسرائيلي على الانسحاب من لبنان عام 2000 من دون أي تفاوض، ومن دون أي قيد أو شرط، وبعد 25 عامًا على صدوره تم تطبيق القرار 425.

أما ما يمكن استنتاجه من كل ما سبق من وقائع فهو التالي:

- لا يمكن الركون إلى المؤسسة الدولية (الأمم المتحدة ومجلس الأمن) لحماية لبنان، أو لردع إسرائيل عن أي اعتداء أو عن أي تهديد ضده.
- إن الجيش اللبناني القوة الرسمية المكلفة بحماية الحدود والدفاع عن السكان وردع أي اعتداء، لم يتمكن من تنفيذ هذه المهمة؛ تارة بسبب استراتيجية "قوة لبنان في ضعفه" التي تعني عدم امتلاك (أو تجنب امتلاك) أي من عناصر القوة (الرسمية وغير الرسمية) لتجنب المواجهة مع إسرائيل، أو بسبب عدم الرغبة الدولية في التسليح النوعي للجيش اللبناني؛ لأنَّ تسليحه يفترض التشاور مع إسرائيل لطمأننتها وأخذ موافقتها.
- إن حزب الله طوال نحو ثلاثة عقود من المقاومة وبعد التحرير بات عمليًا "ميدانيًا" قوة الردع الفعلية التي تحسب لها إسرائيل ألف حساب.

إن مطلب نزع سلاح المقاومة بدأ عام 2000 وغداة التحرير مباشرة وقبل أن تكتمل فرحة الناس بهذا التحرير، أي قبل أن تحصل كل التطورات أو الاتهامات اللاحقة للحزب، سواء باستخدام سلاحه في الداخل أو بالتدخل العسكري في سورية. إن ما أثار قلق حزب الله وجمهوره وبيئته هو الاستعجال في إنهاء دور المقاومة والتخلي عن سلاحها قبل تقديم أي تصور عن طبيعة مواجهة التهديد الإسرائيلي للبنان، وقبل تقديم أي استراتيجية بديلة عمادها الجيش اللبناني لحماية لبنان من أي اعتداء إسرائيلي محتمل، أو لتحرير ما تبقى من أراضٍ محتلة. (وقد انقضى أربعة عشر عاماً منذ التحرير إلى اليوم قبل الإعلان عن مكرمة الثلاثة مليارات دولار من قبل السعودية لتسليح الجيش اللبناني، التي قالت فرنسا إنها لن تتمكن من تنفيذها قبل سنوات...!!)

لم يتحول يوم التحرير في 25 مايو/أيار إلى عيد وطني في لبنان، بل هو يوم إجازة رسمية بعد ضغوط سياسية، ولم يحتفل به حتى بعد العام الأول على التحرير إلى اليوم سوى حزب الله. في حين تجاهلت باقي القوى السياسية والطوائف اللبنانية وسائلها الإعلامية كافة هذا اليوم. بحيث أوحى هذا الأمر وكأن باقي اللبنانيين غير معنيين بهذا التحرير. أما الإشادة بإنجاز التحرير من القوى السياسية التي تختلف مع حزب الله، فلم تكن تحصل إلا للتأكيد على أن هذا السلاح أنجز مهمة التحرير وكفى.

المعادلة الإقليمية للمقاومة وسلاحها

أسهمت سورية وإيران في حماية "مقاومة حزب الله" وفي دعمها، ومن المعلوم أن نشأة الحزب نفسه كانت بقرار إيراني مباشر لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي للبنان عام 1982. وكانت المعادلة الإقليمية بعد التسعينات ومنذ اتفاق الطائف عام 1989 تقوم على "تفاهم" سعودي-سوري. وترجم هذا التفاهم بإطلاق يد رفيق الحريري اقتصادياً فيما عُرف بمشروع "إعادة الإعمار" (إعادة بناء لبنان) الذي توجّه رئيساً للحكومة سنوات عدة. وتم استثناء "سلاح المقاومة" أي سلاح حزب الله من بند "جمع سلاح الميليشيات" الذي نصّ عليه اتفاق الطائف (بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي للبنان)؛ لذا كان من أهم عوامل الحماية السياسية لحزب الله ومقاومته طوال مرحلة التسعينات هو هذا التفاهم السوري السعودي. أما عوامل الدعم المادي والعسكري فكانت من المحور السوري الإيراني، بحيث بات من الصعب بل ومن التبسيط مقارنة سلاح حزب الله والاتهامات الموجهة إليه والدعوات إلى التخلي عنه، من دون مقارنة تحولات تلك المحاور التي شكّلت حماية سياسية ودعمًا ماديًا وتسليحيًا له.

بعد الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 اهتز التفاهم السوري السعودي على قاعدة الرفض السوري لهذا الاحتلال. وبعد سنة واحدة فقط عام 2004 صدر القرار الدولي رقم 1559 بمبادرة فرنسية أميركية وفيه دعوة -ولأول مرة- إلى سحب سلاح جميع الميليشيات (والمقصود سلاح حزب الله)، كما يدعو القرار إلى انتخاب رئيس جديد للجمهورية. كان هذا القرار الذي انقسم حوله اللبنانيون بمثابة إعلان أن المعادلة الإقليمية السابقة التي كان لسورية اليد الطولى فيها في العلاقة مع لبنان، وفي حماية سلاح حزب الله (بالتفاهم مع السعودية) قد تغيرت بعد احتلال العراق. كان القرار 1559 صفارة الانطلاق الدولية الإقليمية لتحويل سلاح حزب الله إلى "قضية" لا يمكن استمرار القبول بها، ولا يمكن أيضاً الاستمرار في قبول الدور السوري في لبنان. وتحوّل مشروع نزع هذا السلاح إلى إحدى حلقات المواجهة الغربية (الأميركية-الفرنسية) الإقليمية (محور الاعتدال: السعودية ومصر) مع المحور الإقليمي السوري الإيراني. ويمكن أن نلاحظ الخطى المتسارعة

لضرب هذا المحور منذ عام 2005 بعد جريمة اغتيال الرئيس الحريري في بيروت؛ فقد تحوّلت هذه الجريمة إلى اتهام لسورية أولاً أدى إلى إخراجها من لبنان تماماً. وبعدها تم ذلك وخرج الجيش السوري نهائياً من لبنان، انتقل الاستهداف إلى حزب الله مباشرة للقضاء عليه من خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان في يوليو/تموز 2006 (اعتبرت كوندوليزا رايس هذه الحرب بمثابة مخاض لولادة شرق أوسط جديد)، ثم جرى اتهامه بجريمة اغتيال الرئيس الحريري. ما يربط بين كل تلك الوقائع هو التغيّر في طبيعة التفاهات الإقليمية بعد احتلال العراق عام 2003، ثم بعد حرب 2006 ما انعكس سلبيًا على العلاقات اللبنانية-اللبنانية، وعلى المواقف من حزب الله ومن سلاحه.

منذ عام 2006 إلى اليوم، لم تتمكن القوى المناهضة لحزب الله وسلاحه من الاتفاق على استراتيجية دفاعية وطنية، ولم تتمكن من فرض أي تصور عن هذه الاستراتيجية. ولم تقدّم أي رؤية عن دور الجيش المفترض في مواجهة الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية، ولم تغلح في الحصول على تسليح مناسب لهذه المهمة الدفاعية للجيش اللبناني، ما جعل موقفها من رفض سلاح المقاومة موقفًا سياسيًا وضعيفًا، أكثر منه موقفًا يريد استبدال استراتيجية دفاعية (المقاومة) باستراتيجية أخرى (الجيش). وما يؤكد هذا البُعد السياسي للموقف من سلاح المقاومة، أن استمرار الخلاف الداخلي مع حزب الله منذ 2004 (بعد صدور القرار 1559) وبعد حرب 2006 وبعدها بجريمة اغتيال الحريري وبعد أحداث 7 مايو/أيار 2008 - أن كل الحكومات المتعاقبة (حكومات الرؤساء السنيرة والحريري وميقاتي...) التي تشكلت بموافقة إقليمية تبنت كلها في بياناتها الوزارية بندًا يؤكد على حق المقاومة المشروع في التصدي لأي اعتداء إسرائيلي أو على حق "الجيش والشعب والمقاومة" في هذا التصدي، حتى رئيس الجمهورية ميشال سليمان كان قد أشار إلى ضرورة تلك المقاومة في خطاب القسم بعد انتخابه، وحتى حكومة الرئيس تمام سلام عادت إلى تبني صيغة "حق المواطنين اللبنانيين في المقاومة ضد أي اعتداء إسرائيلي"، وهذا التراجع عن تلك الاتهامات كلها، والقبول كرهاً "بمشروعية المقاومة" وبمشروعية سلاحها، لا يمكن تفسيره إلا بذلك التشابك بين الداخلي والإقليمي:

- فعلى المستوى الداخلي لا تملك القوى المناهضة لسلاح حزب الله وللمقاومة (قوى الرابع عشر من آذار) أيّ غلبة سياسية تمكنها من فرض إرادتها على حزب الله. ولا تملك أي استراتيجية مقنعة بديلة عن هذه المقاومة (باستثناء شعارات الجيش والدولة التي لم تتمكن من تحرير الشريط المحتل طيلة 25 عامًا). ولا يمكن لحزب الله في المقابل أن يتراجع طوعًا عن دوره وعن سلاحه وعن قدراته، ويترك الباب مفتوحًا لأي اعتداء إسرائيلي جديد عليه وعلى الجنوبيين.
- لم تحسم المواجهة على المستوى الإقليمي بين المحاور المتقابلة التي التحق بها حزب الله من جهة وقوى الرابع عشر من آذار من جهة أخرى. والرهان على سقوط الرئيس الأسد لتغيير هذه المعادلة وإضعاف حزب الله وإسقاط سلاحه قد تبدّد. ولا يمكن في المجال نفسه تجاهل الرغبة الدولية في استقرار لبنان وفي منع انتقال الفوضى السورية إليه، سواء عبر قبول المشاركة مع حزب الله في الحكومة (بعد تكرار رفض هذه المشاركة من قوى الرابع عشر من آذار)، أو من خلال قبول هذه القوى مجددًا صيغة "المقاومة" في البيان الوزاري الجديد.

ما يمكن استنتاجه من "قضية سلاح المقاومة" في لبنان أنها قضية يتشابك ويشتبك فيها الداخلي والإقليمي. فعلى المستوى الداخلي تستمد هذه القضية مشروعيتها من الإنجازات التي حققتها هذه المقاومة، ومن غياب البدائل (الاستراتيجية الدفاعية) التي تحمي لبنان من أي اعتداء إسرائيلي، ومن ثقة الجنوبيين بقدرة هذا السلاح على حمايتهم. وعلى المستوى الإقليمي يعتبر "سلاح حزب الله" جزءًا من معادلة إقليمية تؤكد على خيار التسوية والتفاوض لحل الصراع مع إسرائيل. وما يجري على المستوى معادلة إقليمية-دولية أخرى تؤكد على خيار التسوية والتفاوض لحل الصراع مع إسرائيل. وما يجري على المستوى الداخلي اللبناني (بما في ذلك المطالبة بالتخلي عن المقاومة أو نزع سلاح حزب الله) هو تعبير عن هذه المواجهة بين المحاور الإقليمية التي كان لبنان طوال تاريخه جزءًا منها وتعبيرًا عنها. أي بين مطلب نزع سلاح المقاومة ورفض

وجودها وبين رغبات المحور الخارجي (الإقليمي والدولي) الذي يبحث عن السلام مع إسرائيل، أو يريد إضعاف المحور (السوري الإيراني) الذي ينتمي إليه حزب الله. لذا لن تُصاغ أي استراتيجية دفاعية في المستقبل القريب حتى لو شارك حزب الله في الحكومة، وحتى لو وافقت الحكومة على "مقاومة المواطنين اللبنانيين أي اعتداء إسرائيلي على لبنان..." سيبقى "سلاح المقاومة" قضية إشكالية في لبنان، طالما بقيت المواجهة بين المحاور الإقليمية مفتوحة وغير محسومة.

* طلال عتريسي - أستاذ علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية

انتهى